الاجراءات الحكومية لتعزيز الامن الغذائي في العراق

سلوى غضنفر حكمت أ.د. مصطفى جاسم حسين
Salwa.gh_95@uomustansiriyah.edu.iq Mustafajassim1970@gmail.com
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

الملخص

لأهمية التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق لا بد من وضع خطة استراتيجية شاملة تستهدف بناء (صناعات زراعية غذائية) وطنية جيدة ترتقي الى المعايير العالمية. ومن اجل تفادي حدوث اي ممارسة ضارة بالسلع المحلية التي قد تودي الى فقدانها لشروط ومتطلبات المنافسة العادلة يتوجب على الحكومة التوجه نحو تعزيز القطاعين العام والمشترك؛ للارتقاء بجودة الصناعات الزراعية المحلية وتنميتها والعمل على زيادة قدرتها التنافسية لمواجهة السلع المستوردة. وقد كلّف مجلس الوزراء وزارة التخطيط القيام بإعداد دليل تشجيع المنتوج الوطني واصداره سنويا ً، الغرض الاساسي منه هو ابراز هوية المنتجات العراقية تجاه دول الخارج؛ ولتعرف المواطنين على المنتجات المصنعة محليا ً وسهولة اقتنائها. فمن ابرز الشركات العراقية التابعة للقطاع العام هي (الشركة العامة للمنتوجات الوطنية) والتي تأسست عام ٢٠١٦ بعد دمج كل من (الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، الشركة العامة لصناعة الالبان، الشركة العامة لصناعة السكر والشركة العامة لصناعة التبوغ

والسكائر). وتمتلك الشركة العامة للمنتوجات الوطنية كادر فني عريق ذو خبرات عالية يعمل بصورة دورية ومستمرة لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الصناعات اذ تختص هذه الشركة في انتاج الدهون الصلبة والزيوت السائلة ومشتقات الالبان والسكر وانواع التبوغ والسكائر والصابون ومختلف المنظفات ومستحضرات التجميل والمنتجات العرضية.

الكلمات المفتاحية: امن غذائي– العراق–حماية المنتج الوطني–منتجات محلية .

The government measures supposed to be followed to enhance food security in Iraq

Assoc. Prof. Dr. Mustafa Jassem Hussein Salwa Ghazanfar Hekmat
Al-Mustansiriya University – College of Political Science

Abstract

Because of the importance of sustainable economic development in Iraq, a comprehensive strategic plan must be drawn up aimed at building good national (agri-food industries) that rise to international standards. In order to avoid the occurrence of any harmful practice of local goods that may lead to them losing the terms and requirements of fair competition, the government must move towards strengthening the public and joint sectors; To improve the quality and development of local agricultural industries and work to increase their competitiveness to face imported goods. The Council of Ministers assigned the Ministry of Planning to prepare a guide to encourage the national product and issue it annually, the main purpose of which is to highlight the identity of Iraqi products vis-à-vis countries abroad; And to familiarize citizens with locally manufactured products and the ease of their purchase. One of the most prominent Iraqi public sector companies is the General Company for National Products, which was established in 2016 after merging the General Company for the Vegetable Oil Industry, the General Company for the Dairy Industry, the General Company for the Sugar Industry and the General Company for the Tobacco and Cigarette Industry. The General Company for National Products owns a long-standing technical staff with high expertise that works periodically and continuously to keep pace with modern developments in the field of industries, as this company specializes in the production of solid fats, liquid oils, dairy

derivatives, sugar, types of tobacco, cigarettes, soap, various detergents, cosmetics and occasional products.

Keywords: food security - Iraq - protecting the national product - local products.

مقدمة

تتمثل حماية المنتجات الوطنية في اتخاذ جملة من الاجراءات والتدابير من قِبل المشرع العراقي والتي يضعها ضمن نصوص قانونية تحقق مصلحة المواطن المستهلك وكذلك تحمي بدورها المنتج الوطني. فمن اجل بناء اقتصاد قوي للبلد تتجه معظم دول العالم نحو تبني الوسائل القانونية اللازمة لتحمي بها منتجاتها، (كما في المانيا حيث تضمن دستورها على نسب معينة يجب الالتزام بها من اجل انتاج مادة الطحين للمواطن الالماني). اذ لابد من تسليط الضوء على القوانين الهادفة مضامينها الى حماية المنتج المحلي لما لهذه القوانين من تأثيرات ايجابية على الاقتصاد العراقي خاصة ً في مثل هذه المرحلة التي يمر بها البلد، حيث يحتاج الى اسس قانونية ومؤسساتية تدعم القطاع الصناعي وتشجع الاستثمار الداخلي. المتمثل بقانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) المعدل لعام ٢٠١١؛ والذي جاء انسجاما ً مع التغييرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي بعد تشكيل الحكومة عام ٢٠٠٦. كذلك قانون حماية المستهلك رقم (١) لعام ٢٠١٠؛ وقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لعام ٢٠١٠؛ وقانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لعام ٢٠١٠؛ وقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٣٥) التعديل الثاني لعام ٢٠٠٠. والعراق اليوم بحاجة ضرورية الى تلك القواعد القانونية خصوصا ً بعد التوجه الاقتصادي الكبير الذي شهدناه بعد عام ٢٠٠٣.

اهمية البحث

يبين البحث اهمية حماية السلع والمنتجات الغذائية الوطنية بواسطة اتخاذ جملة من التدابير والخطط الحكومية من اجل تغطية الطلب المحلي وللمحافظة على اقتصاد البلد.

اشكالية البحث

تظهر اشكالية البحث في عدم قدرة الدولة العراقية على تلبية كافة متطلبات المواطنين من السلة الغذائية وتأمين المحاصيل الاستراتيجية الوطنية داخل البلد دون الاستعانة بدول الجوار .

فرضية البحث

يفترض البحث اتخاذ جملة اجراءات من قبل الحكومية لدعم وحماية المنتج الوطني وتقليل الاستيرادات الخارجية .

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي من خلال اتّباعنا اسلوب الملاحظة والتجربة.

المبحث الاول: حماية المنتج الوطني وانعكاسه على الأمن الغذائي في العراق

تتمثل حصانة المنتج المحلي في عدة ركائز اهمها:

اولا ً/البُنية المؤسسية : ان لحماية المنتج المحلي من الاغراق يحتاج الى ارادة وقرار وطني تتوفر فيه اربعة عناصر فاعلة اولها قوة نفاذ القوانين في حماية المستهلك وحماية المنتج المحلي من المنافس الاجنبي عن طريق تفعيل جداول التعريفة الكمركية مع توجيه عوائدها بصورة مباشرة نحو الصناعات الوطنية. ثانيا ً يتمثل في استخدام القانون الصارم والقوات المسلحة لأجل ضبط الحدود وسيادة البلد الاقتصادية من سطوة المهربين، فضلا ً عن اجهزة التقييس والسيطرة النوعية للحد من دخول المحاصيل الزراعية الرديئة او منتهية

الصلاحية والتي تُباع بأسعار منخفضة مقارنة ً بسعر المنتج المحلي[١]. ثالثا ً اتخاذ اسلوب عالمي معتمد يسمى (التعهيد الرقمي Digital Outsourcing)، ويتم بواسطة قيام الحكومة العراقية بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة لاستخدام منظومة ضريبية رقمية تمتلك تقنية متميزة بالإدارة الكمركية. ورابعا ً لابد من توافر عنصر الحِراك او النشاط (الدبلوماسي _ الاقتصادي) تجاه دول الجوار التي تورد السلع الغذائية والزراعية والتعاون معها حول التوجه الى الاستثمار الزراعي في العراق واستغلال المساحات الشاسعة من اراضيه المُهملة، فبدلا ً من تصدير مياه افتراضية الى الدول المجاورة اي (تصدير سلع زراعية مغذاة بمياه كان من المفترض تدفقها الى العراق واستخدامها للأغراض الزراعية) التحرك لإجراء تعاون اقليمي والاستناد على مبدأ التقابل، من خلال السماح للبلدان المجاورة اقامة مشاريع لاستثمار تربة العراق للزراعة داخل البلد واستخدام قوة العمل العراقية، وهذا العمل يستوجب استحداث مجلس وطني يطلق عليه (المجلس الاعلى للماء والمناخ) يتولى تلك المهام[٢].

ثانيا ً / المرونة والذكاء المؤسسي : كي تتمكن المؤسسة الاقتصادية العراقية من النجاح المنتَظم والاستمرار في منافسة منتجاتها مقارنةً بالمنتجات المستوردة لابد من ان تتمتع بنوع من المرونة (اي سرعة الاستجابة مع المتغيرات والقدرة على التجاوب معها). وهذا ينشق الى مسارين يتعلق الاول بالسياسة المالية العامة وقدرتها على تحقيق الارباح وتوجيهها نحو الاستثمار والادخار تحسبا ً منها للظروف المستقبلية، ويعني ذلك مدى استجابتها للتغييرات التي تحصل

(١) بلاسم جميل خلف وجبار سعدون دراج، اثر السياسة السعرية في الانتاج الزراعي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد٢٣، ٢٠١٧، ص١٧.

(٢) مظهر محمد صالح، رؤية في حماية المنتج الوطني وتشجيع الانتاج، اوراق في السياسة الصناعية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٩، ص٢.

ومساهمتها الفعالة لحل المشاكل الحاصلة ومدى قدرتها في تحمل المصاعب والصمود اوقات الازمات[٣]. اما الشق الثاني متعلق في مجموع التدابير والاجراءات التي تنظمها الحكومة للتحكم بالواردات بطريقة غير مباشرة من خلال فرض حد اقصى للواردات وهذا ما يطلق عليه (*نظام الحصص)، ويعد هذا النظام اكثر كفاءة من نظام الضرائب الكمركية لان فرض الضرائب لن يقلل من الطلب على السلع المستوردة خاصة ً على السلع منخفضة المرونة، اذ تكون في هذه الحالة اكثر فاعلية لأنه هنالك سقف معين مخصص للاستيراد لا يمكن تجاوزه مهما بلغت درجة مرونة الطلب على السلع[٤]. والوصول الى تلك المرحلة يعتمد بالأساس على عنصر الابداع والتكيُف والتنبؤ بالمتغيرات التي تطرأ على النشاطات الاقتصادية؛ كذلك الانفتاح لمعرفة ما يدور في العالم الخارجي تجنبا ً لأي خطأ او تكرار شدة مالية قد تحدث داخل المؤسسة.

ثالثا ً / زيادة ايرادات الموازنة العامة : يتحقق الدعم الحكومي للمنتج الوطني عن طريق استخدام وسائل ترفع من الموازنة المالية العامة للعراق. ويتمثل ابرزها في الحد من الاستيرادات السلعية غير المبررة عن طريق ضبط وتنظيم عملية الاستيراد اي وضع شروط محددة والتقليل من عملية الاستيرادات الخارجية لكل وزارة ذلك للحد من ظاهرة (*الانكشاف الاقتصادي)، كذلك فرض رسوم كمركية على السلع الكمالية او المنتجات الضخمة غير المتوافرة

---

(٣) حطاب مراد، دور السياسات الصناعية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ٢٠١١، الجزائر، ص٧٦.

* نظام الحصص: هو نظام يتم بموجبه تحديد الكميات المستورد او المصدرة للسلع والمنتجات، المصدر: علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٧٨.

(٤) هدى مهدي علي البياتي، ظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص٣٠.

صناعتها في البلد؛ اذ تعزز هذه الرسوم من حصيلة الايرادات للخزينة المالية الحكومية، بالإضافة الى زيادة وتنويع الصادرات السلعية للقطاع الانتاجي المحلي الى دول الخارج من اجل تحقيق توازن في العمليات التجارية التي يطلق عليها ميزان المدفوعات وكذلك تحقيق فوائد مالية ايجابية تعود لقيمة الصادرات والواردات للبلد والتي يطلق عليها الميزان التجاري[٥]. وقد سعت الحكومة العراقية الى تطوير واقع الاقتصاد العراقي من خلال محاولاتها في وضع حزمة متنوعة من السياسات والاجراءات الهادفة الى تفعيل دور القطاع الخاص لما له من تأثير هام في زيادة ناتج الانتاج المحلي وبالتالي زيادة ايرادات الموازنة المالية العامة، وتمثلت هذه الاجراءات بتأليف لجنة عليا لقروض البنك المركزي العراقي بموجب الامر الديواني المرقم ٣١ لعام ٢٠١٦ الذي صادق عليه رئيس مجلس الوزراء، اذ تقوم هذه اللجنة بإعداد تقارير تفصيلية شهرية عن مُجمل ما يمكن مواجهتهُ من اشكالات ومعوقات ذات الصلة بتنفيذ مبادرة البنك المركزي واهم الانجازات والقروض المُقدمة للمواطنين واصحاب الاستثمار الخاص والتي ابرزها تخصيص مبلغ (خمسة ترليون دينار عراقي) لتحسين الوضع الاقتصادي والنهوض بقطاعات الزراعة والصناعة[٦].

رابعاً /الاهتمام بالتوظيف غير الحكومي: ان تغيير التوجهات الاقتصادية الحكومية وقيامها اجراءات سريعة وجذرية ليس بالأمر الهين؛ لاسيما وان

* الانكشاف الاقتصادي : هو مؤشر يعطي صورة موضحة عن الوضع الاقتصادي للبلد، ويتكون من عدة مؤشرات احدها المتمثلة بقيمة الناتج المحلي واجمالي الدين الخارجي. المصدر : مهدي الناصر، تعرف على مؤشر الانكشاف الاقتصادي وارقامه في سوريا، شبكة الحل نت، ٢٠١٧/١٢/٢٤، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/١٨ https://7al.net/2017/09/24/mahdi/slide/

(٥) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ص٧١.

(٦) المصدر نفسه، ص٨٤.

العراق اعتاد على نمط استهلاكي مريح والبحث دوماً عن الوظائف الرسمية والمكتبية داخل نظام يتسع فيه مفهوم الوظيفة الحكومية الى حدٍ ما كبديل مضمون عن سوق العمل التجاري، وعد العمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية بمثابة تأمين او شركة ضامنة للحياة دون عمل فعلي ومُجدي (خاصةً في ظل البطالة المقنعة التي يمر بها بلدنا). وان الاستمرار بهذا النمط من التشغيل وهو تدفق اكثر من نصف مليون عامل حكومي سنوياً جعل الموظفين الحكوميين يعملون بأقل من ساعتين الى ثلاث ساعات كحد اقصى خلال وقت الدوام في اليوم الواحد؛ وهذا بحد ذاته يعد مشكلة كبرى تتطلب اجراء عملية تغيير اقتصادية وقانونية فورية لإعادة تسيير ادارة امور الدولة. لذا يستدعي من الحكومة الحالية تأسيس نسيج او تلاحم بين الاقتصاديات التابعة للدولة واقتصاد السوق الحر؛ وهذا بدوره يولد شراكة حقيقية في الانتاج تتسم بقاء وتفاهم عالي بين القطاع العام والقطاع الاهلي؛ الا انه يقتضي تمتع العاملين بكافة الحقوق الانسانية والتي تتضمن اقرار انظمة أمن اجتماعي وتوفير حماية للمشتغلين في السوق الحرة لتخلص المجتمع من اعداد البطالة المرتفعة ووضع المواطنين فوق خط الفقر[٧]. لذا من الضروري البدء بإيجاد نظام تقاعدي للعمال وارباب العمل وحتى المتطوعين لمن يبلغ سن التقاعد ويكون اكثر مرونة وسلاسة من التشريعات المعتمدة للنهوض بواقع العوائل الفقيرة وهذا يستلزم في جميع الاحوال تعاون الحكومة على انشاء وتبني صندوق للتقاعد يكون موحد يشمل قطاع الدولة والقطاع الاهلي.

خامساً /تحسين مستويات السلع المنتجة محلياً: يكمن الاتقان والارتقاء بمستوى الكفاءة الانتاجية للقطاعين العام والخاص عن طريق توفير وسائل وظروف

(٧) مظهر محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٤.

مناسبة لبيئة العمل المنتِجة متمثلة بالكوادر الفنية الكفؤة والآلات الصناعية المستخدمة في الانتاج وانشاء مخازن جديدة مبردة او مجمدة حسب نوعية المنتج مع مساعدة المزارعين في ايجاد اسواق داخلية او خارجية من اجل تصريف منتجاتهم؛ ذلك لتجنب كساد السلعات وضمان تجددها دوماً حتى يستمر التقدم والنمو الاقتصادي عن طريق توسع وانتشار المنتجات الوطنية ذات الجودة العالية داخل الاسواق المحلية ومنافستها للسلع المستوردة[٨]. ايضاً يتطلب في تحسين مستوى السلع هو تعدد القاعدة الانتاجية للمواد الغذائية وتنوعها في القطاعين الزراعي والصناعي من اجل التقدم بالكفاءة الاقتصادية، وهذا يستوجب النهوض بالإنتاج الوطني من خلال العمل على تفعيل القوانين الخاصة بحماية المستهلك؛ وتطبيق قانون حماية المنتجات الوطنية الذي تمت المصادقة عليه في ٢٠١٠/٢/١١ من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ابرزها حالات الاغراق السلعي من دول الجوار الى جانب التنسيق بين السياسة التجارية والسياستين النقدية والمالية[٩].

المبحث الثاني: آليات دعم المنتجات المحلية في العراق

اولاً / عوامل تتعلق بالموارد البشرية : تمتثل المؤسسة الاقتصادية (الزراعية والصناعية) ببيئتها المحاطة بها اذ تشمل نظاماً منفتحاً يأخذ ويعطي يتأثر ويؤثر فيها، وكما تتضمن اموال وآلات وسلع فهي بالتأكيد تضم خدمات بشرية

(٨) هدى مهدي علي البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(٩) امل اسمر زبون وفاضل عباس كريم، ظاهرة الاغراق السلعي واثره على الاقتصاد العراقي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد٤، العدد١٠، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤، ص٩٩.

وافراد متفاعلين على اختلاف مستوياتهم واساليبهم الفنية[١٠]. ونظراً لأهمية المورد البشري مقارنةً بالمورد المالي وفقاً لما جاء في تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠١٦ فأن ما تقدمه المؤسسة الاقتصادية يتعلق بشكل مباشر في قدرتها على تأهيل وتنمية المورد البشري من حيث مستوى التأهيل العلمي ومواكبة التطورات التكنولوجية بأنماط حديثة، اضافةً لامتلاكها الخبرة والكفاءة اللازمة في الاداء لان هذا يعكس مدى القدرات الحائزين عليها وكيفية تعاملهم او استجابتهم للمسائل الهامة المرتبطة بالمنافسين الرئيسيين داخل الأسواق[١١]. وان ما يحدد مستوى القدرة التنافسية للإنتاج المحلي لا يتحدد فقط برأس المال والآلات المتطورة بل في الضبط والاشراف والتوجيه، اذ ان المتابعة المستمرة في اسلوب التدريب ورفع الكفاءات وتقييم جودة الاداء قادر على تحقيق الاهداف والتوصل الى نتيجة مرضية للحصول على صناعة محلية متميزة تكسب رضا المواطنين وتنافس جودتها المنتجات المستوردة، وهذا بالمقابل يتطلب تقديم الرعاية والمعاملة الحسنة؛ ما عدا منح الرواتب الكافية والمكافئات والترقيات لإعطاء حافز الانتماء وتشجيع العاملين على روح التعاون الجماعي فيما بينهم من اجل خلق الثقة بين العامل والادارة وابراز مهاراتهم الذاتية وتقديم الافضل[١٢]، لان الفارق الرئيسي بين الاداء الجيد والضعيف يبرز من خلال

(١٠) عمر عزاوي ومصطفى عبد اللطيف، تأهيل الموارد البشرية في ظل التقنيات وتحديات العالم الاقتصادي الجديد، الملتقي الوطني الاول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٩-٢٠٠٤/٣/١٠، ص٢٥١-٢٥٢.

(١١) تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠١٦، صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، بيروت، ٢٠١٦، ص١٥٧.

(١٢) عبد الحميد زعباط، دور الموارد البشرية في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الاول حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٩-٢٠٠٤/٣/١٠، ص٢١٥-٢١٦.

سلوك وعلاقة الطاقم المشتغل فيما بينهم وبين رب العمل[١٣]. لذا يتوجب وضع خطة استراتيجية تقود عمل المؤسسة الى الاهتمام وتنمية الروابط الانسانية؛ وبذلك تتكامل لدينا عناصر الدعم البشري المرتبطة بمسؤولية حماية مختلف اشكال المنتجات الوطنية.

ثانياً /منح قروض لتشجيع المشاريع الصغيرة: من الممكن ان تقدم الحكومة منح لأصحاب المصانع على شكل قروض وتلزمهم بشروط بأن يكون أنفاقها على تلك المصانع وتطويرها الى الشكل الذي يجعلها ترتقي الى مستوى جودة السلع الاجنبية وتوفيرها في الاسواق المحلية، اذ ان هذه الجزئية تحديداً تقع مهمتها على عاتق اصحاب المصانع الانتاجية المحلية وهو العمل بجدية في تطوير منتجاتهم وعرضها وفقاً للمعايير العالمية المتبعة في دول الجوار المُصدرة للعراق، حيث نلاحظ اهم سبب لعزوف المواطن العراقي عن شراءه للمنتج الوطني وتوجهه نحو المنتج الاجنبي هو بحثه على الجودة والافضلية التي تفتقر اليها السعلة المحلية كما في مثيلتها المستوردة وهنا سيجد المتبضع الفرق الواضح بين السلعتين. اضافةً لما ذُكر فمن المهم للغاية ان تقوم وزارة الصناعة على اعادة فتح وترميم المصانع الحكومية المعطلة بعد احداث ٢٠٠٣؛ اذ في حال فتحها وتشغيلها بصورة مثالية من حيث توفير كافة متطلباتها فذلك بالتأكيد يولد اقبال شعبي على شراء السلع العراقية ويقلل من عمليات الاستيراد المبالغ فيها[١٤].

---

(١٣) تنمية الموارد البشرية في المؤسسات، الملتقى الوطني الثاني حول البرامج النظرية والممارسات الواقعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بو مضياف، الجزائر، ٢٠-٢٠٠٩/٢/٢١، ص٢.

(١٤) مصطفى ملا هذال، ما هي الخطوات المطلوبة لحماية المنتج الوطني في العراق؟، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٩/١/٩، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/21451

ثالثاً/ التسويق الكفوء للمنتجات الزراعية المحلية: يشكل تحسين طرق النقل والبنية التحتية وانظمة المعلومات في السوق امراً اساسياً بالنسبة لتعزيز وصول المنتجات الى الاسواق مع تزويد الجهات الفاعلة دوماً بالمعلومات المفيدة حول الاسعار وفرص التسويق من اجل دعم التُجار والمزارعين في هذه العملية بحيث تتنافس مع الواردات[١٥]. وان الانشطة الانتاجية والخطط التسويقية لا تقتصر فقط تحت الصناعات التجهيزية وتعبئة وتغليف المنتجات واخضاعها لعمليات (التوحيد القياسي*) انما تتوسع لتشمل كافة اشكال العرض والطلب المتضمنة العمليات النقلية والتخزينية في البيع والشراء والاعلان ونشر المعلومات التسويقية الدقيقة داخل اطر زمانية ومكانية محددة وجداول تنفيذية خاضعة للرقابة الرسمية او غير الرسمية (الإدارة العليا)[١٦].

رابعاً / متابعة التطورات التنظيمية والادارية : تتعرض المؤسسات الاقتصادية الى العديد من المشاكل التنظيمية خلال توسعاتها ونموها؛ وهذا قد يستدعي اعادة تنظيمها فيما يتعلق بالتخصصات الموجودة او مختلف العلاقات بين وظائفها، اذ يستلزم ذلك اقامة دراسات معمقة مع مراجعة تقنيات تسيير الامور ومختلف الطرق المستخدمة، كالعمل على تغيير كامل للهيكل التنظيمي او الاداري او كلاهما لأي مؤسسة اقتصادية والذي يرتبط بعاملين اساسيين اولهما الاستراتيجية

---

* التوحيد القياسي : هو اقرار معايير او مواصفات موحدة ومقبولة لتعميمها حول اي بند معين. المصدر : التوحيد القياسي والموائمة والبيانات ومبادرة جمع البيانات، تقرير صادر عن امانة اتفاقية الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ لمؤتمر الاطراف، الدورة الرابعة، ١٥-٢٠١٠/١١/٢٠، الارغواي، ص١.

(١٥) صبحي محمد اسماعيل ومحمد الحمد القنبيط، التسويق الزراعي، جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، الرياض، بدون سنة نشر، ص٢٠.

(١٦) رعد الصرن ومجد صقور، استراتيجيات وسياسات التسويق، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، ٢٠٢٠، ص٢٨.

التي تَخلق في تغييرها حاجات تنظيمية وادارية متنوعة ومستويات قرار متجددة، وثانيهما تنحصر في التكنولوجيا التي تتطلب ادخال وظائف حديثة وادارة جديدة للمؤسسة[١٧]. فقد تلجأ اغلب المؤسسات في تطوير قدراتها الى كسب خبرتها التنظيمية والادارية من منطلق (النموذج الاقتصادي الرجعي) وهذا يعد اقصى حد يمكن الوصول اليه في محاولة الانتفاع من تطبيق تجارب كوادر المؤسسات الكبرى والناجحة في الادارة والتنظيم المتمثلة بمراجعة الروابط والخدمات المُقدمة للمصانع والعاملين اثناء انتاج السلعة الواحدة وفحص جودتها، كذلك الاستفادة من مختلف الانشطة المتعلقة بالتنبؤ واساليب الحلول المتقدمة او سرعة استجابتها لمتطلبات محيطها من احتياجات اسواقها او عملاؤها[١٨].

خامساً / تكاتف الجهود الشعبية في عدم التردد بشراء المنتجات الوطنية : اذا اردنا انجاح حملات دعم المنتوج الوطني لابد من تكاتف جهود الشعب والحكومة في تفضيل شراء السلع المحلية؛ وهذا يتطلب صحوة شعبية التي تساهم ليس فقط عند اعادة فتح المصانع بل في انقاذ الطبقات الفقيرة من البطالة وتشغيل الايدي العاملة واكسابهم المهارة بتلك المصانع لاسيما معامل مشتقات الالبان العراقية؛ حيث ان الاعتماد على المنتجات الخارجية يؤثر بشكل كبير على تراجع الاقتصاد الوطني وبالتالي اضِعاف قيمة العملة المحلية في التبادل التجاري مما يخلق فجوة كبيرة بين العملتين كون الاستيراد يجعل العملة الصعبة تهرب الى الخارج، اما في حال تم استثمار هذه الاموال داخل البلد سينعكس

---

(١٧) حطاب مراد، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(١٨) مفهوم النموذج الاقتصادي، مجلة اقتصاد العرب الالكترونية، ٢٠٢١/١٠/٢، متاح على الموقع الالكتروني، اطلع عليه بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٥ https://www.economicarab.com/2019/12/economic-model.html

ايجاباً على انتعاش الاقتصاد الوطني واعمام الفائدة على الشعب[١٩]. وهنا يقع على عاتق المواطنين عدم التردد او التهاون عند اقتناءهم للمنتجات الزراعية والغذائية وغيرها، وهذا يلعب دور في خلق الثقة لدى اصحاب المعامل بالاستمرار والتشجع الذاتي على المثابرة في تغيير وتطوير اساليب الانتاج التقليدية واستخدام معدات حديثة تلائم العصر.

الخاتمة

نستنتج مما ذُكر أن استمرار تردي الوضع السياسي القائم على ما هو عليه يفسر المستقبل الذي سيكون مليء بالأزمات الشديدة وتطورها، لذا فمن الضروري على الحكومات العراقية المتعاقبة التفكير بتغيير سياساتهم العامة نحو سياسات افضل واكثر ذكاءً من جميع الجوانب للمحافظة على هيبة ومكانة الدولة العراقية ، والقيام بالبحث عن سُبل تنفيذ الاهداف التنموية ضمن عمليات تخطيطية صحيحة وسياسات استراتيجية وطنية، لان هشاشة هيكلية الحوكمة في العراق هي العقبة الرئيسية التي تقف امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتُعطيل حركة المؤسسات في تلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين والتأخر بتقديم خدماتها بصورة فعالة مما يثير السخط الشعبوي والتكرار على المطالبة بتطبيق الامن الاقتصادي والحقوق القانونية لكل فرد.

(١٩) مصطفى ملا هذال، مصدر سبق ذكره.